وإذ تضع في اعتبارها ما قررته في قرارها ٤٤ المؤرخ في ٢٣/٤٤ تشنرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٩ ، من إعلان الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٩ عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي ، الذي سيساهم في تعزيز جميع سبل تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ،

وإذ تحيط علماً مع الاهتمام بتقرير الأمين العام (٢٥) الذي قدم بموجب قرارها ٤٣/٤٣ ، والذي يتضمن آراء ومقترنات واعتبارات مفيدة لتنفيذ إعلان مانيلا على نطاق أوسع ،

١ - تحت مرة أخرى جميع الدول على أن تراعي وتعزز بحسن نية ، في تسوية منازعاتها الدولية ، أحكام إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية :

٢ - تؤكد ضرورةمواصلة الجهود المبذولة لتعزيز عملية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية من خلال التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ومن خلال زيادة فعالية الأمم المتحدة في هذا الميدان :

٣ - تطلب إلى الدول الأعضاء أن تستخدم استخداماً كاملاً ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، الإطار الذي توفره الأمم المتحدة لتسوية المنازعات والمشاكل الدولية بالوسائل السلمية :

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين ، تقريراً آخر يتضمن ردود الدول الأعضاء ، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة ، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ، والهيئات القانونية الدولية المهمة بالأمر ، حول تنفيذ إعلان مانيلا وطرق وسائل زيادة فعالية هذا الصك :

٥ - تقرر النظر في مسألة تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية في دورتها الخامسة والأربعين بوصفها بنداً مستقلأً من بنود جدول الأعمال ، بالاقتران بالبند المدرج في جدول الأعمال المؤقت بعنوان « تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة » .

٧٢ الجلسة العامة

٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٩

٣٢/٤٤ - مشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها
إن الجمعية العامة ،

إذ تضع في اعتبارها الفقرة ١ (أ) من المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن تضع الجمعية العامة دراسات وتقدم توصيات بقصد تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٧٧ (د - ٢) المؤرخ في ٢١ تشنرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ ، الذي وجهت فيه لجنة القانون الدولي إلى أن تعد مشروع قانون للجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها ،

٤ - تقدر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والأربعين البند المعنون « التطوير التدريجي لمبادئه وقواعد القانون الدولي المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد » .

٧٢ الجلسة العامة

٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٩

٣١/٤٤ - تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المعنون « تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية » ،

وإذ تشير إلى قرارها ٣٧/١٠ المؤرخ في ١٥ تشنرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ ، الذي وافقت بموجبه على إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، المرفق به ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٣٨/٣١ المؤرخ ١٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣ ، و ٣٩/٧٩ المؤرخ في ١٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٤ ، و ٤٠/٦٨ المؤرخ في ١١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٥ ، و ٤١/٧٤ المؤرخ في ٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٦ ، و ٤٢/١٥٠ المؤرخ في ٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٧ ، و ٤٣/١٦٣ المؤرخ في ٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٨ ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٤٣/٤١ المؤرخ في ٥ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٨ الذي وافقت بموجبه على الإعلان المتعلق بمنع وإزالة المنازعات والحالات التي قد تهدد السلام والأمن الدوليين وبدور الأمم المتحدة في هذا الميدان ، المرفق به ،

وإذ تضع في اعتبارها أن المناخ السياسي قد تحسن وأنه وإن كانت لا تزال هناك مصادر للمنازعات والتوتر في العلاقات الدولية ، بما في ذلك استعمال القوة والتهديد باستعمالها ، فقد أحرز تقدم مشجع نحو إيجاد حلول سلمية للمشاكل الإقليمية والعالمية ،

وإذ تأخذ في اعتبارها الحاجة إلىبذل قصارى الجهد من أجل تسوية جميع الحالات والمنازعات بين الدول على أساس التساوي في السيادة وبالوسائل السلمية دون غيرها ، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ، وإلى تجنب الأفعال العسكرية والأعمال العدائية الموجهة ضد الدول الأخرى والتي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى زيادة صعوبة التوصل إلى حلول للمشاكل القائمة ،

وإذ تضع في اعتبارها أن مسألة تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ينبغي أن تمثل أحد الاهتمامات الرئيسية للدول وللأمم المتحدة ، وأنه ينبغي مواصلة الجهود لتعزيز عملية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ،

وإذ تؤكد مسؤولية كل دولة عن تعزيز سياسة احترام الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية للدول الأخرى ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وحسن التفاهم والتعاون ، باعتبارها متطلباً أساسياً لتخفيض حدة التوتر وتهيئة مناخ من السلم والثقة المتبادلة في العالم ،

٥ - تقرير أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والأربعين البند المعنون «مشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها» ، للنظر فيه بالاقتران مع دراسة تقرير اللجنة .

الجلسة العامة ٧٢

٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩

٤٤/٣٣ - تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثانية والعشرين

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٢٠٥ (د - ٢١) المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٦ ، الذي أنسأت بموجبه لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي مع تكليفها بتعزيز التجانس والتوحد التدريجي للقانون التجاري الدولي على أن تراعي في هذا الصدد مصالح جميع الشعوب ، لاسيما مصالح شعوب البلدان النامية ، في التنمية الواسعة للتجارة الدولية ، كما تشير إلى قرارها ١٦٦/٤٣ المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ ،

إذ توکد من جديد اقتناعها بأن من شأن التجانس والتوحد التدريجي للقانون التجاري الدولي أن يسهلاً ، عن طريق تقليل أو إزالة العقبات القانونية التي تعرقل تدفق التجارة الدولية ، وخاصة تلك التي تنس البلدان النامية ، إسهالاً كبيراً في التعاون الاقتصادي الشامل فيما بين جميع الدول على أساس من المساواة والإنصاف والمصلحة المشتركة وفي القضاء على التمييز في التجارة الدولية ، ومن ثم ، في رفاه الشعوب قاطبة .

وقد نظرت في تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثانية والعشرين^(٣٠) ،

وإذ تحيط علماً بأن اللجنة اعتمدت مشروع اتفاقية خاصة بمسؤولية متعددى محطات النقل الطرافية في التجارة الدولية^(٣١) ، وأوصت في مقريرها الوارد في الفقرة ٢٥ من تقريرها بأن تدعى الجمعية العامة إلى عقد مؤتمر مفوضين دوليين لمدة ثلاثة أسابيع في عام ١٩٩١ ، وذلك لكي يعقدوا ، على أساس مشروع الاتفاقية ، اتفاقية بشأن مسؤولية متعددى محطات النقل الطرافية في التجارة الدولية ،

وإذ تدرك أن اللجنة بحاجة إلى مصادر توسيع كافية ل برنامجه المتعلقة بالتدريب والمساعدة في ميدان القانون التجاري الدولي ،

١ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثانية والعشرين :

٢ - توکد من جديد ولادة اللجنة ، بوصفها الهيئة القانونية الأساسية داخل منظومة الأمم المتحدة في ميدان القانون التجاري الدولي ، لتنسيق الأنشطة القانونية في هذا الميدان ، تفادياً

وقد نظرت في مشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها الذي أعدته اللجنة وقدمته إلى الجمعية العامة في سنة ١٩٥٤^(٢٦) ،

وإذ توکد من جديد إيمانها بأن إعداد قانون للجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها من شأنه أن يسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين ، ومن ثم في تعزيز وتنفيذ المقاصد والمبادئ الواردة في الميثاق ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٠٦/٣٦ المؤرخ في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، الذي دعت فيه اللجنة إلى استئناف أعمالها بذلت إعداد مشروع القانون ودراسته بالأولوية الازمة من أجل استعراضه ، آخذة في الاعتبار النتائج التي تحققت في عملية التطوير التدريجي للقانون الدولي ،

وإذ تضع في اعتبارها أن على اللجنة أن تؤدي مهمتها على أساس إعداد مشاريع مواد ذلك القانون في وقت مبكر ،

وقد نظرت في الفصل الثالث من تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية والأربعين^(٢٧) ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن هذا الموضوع^(٢٨) ،

وإذ تأخذ في اعتبارها الآراء العربية عنها خلال مناقشة هذا البند في دورتها الرابعة والأربعين ،

وإدراكاً منها لأهمية هذا الموضوع وطابعه العاجل ،

١ - تدعو لجنة القانون الدولي إلى مواصلة أعمالها المتعلقة بإعداد مشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها ، بما في ذلك إعداد قائمة بالجرائم ، آخذة في الاعتبار ما حققه من تقدم في دورتها الحادية والأربعين ، فضلاً عن الآراء العربية عنها خلال الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة :

٢ - تلاحظ ما تتجه إليه حالياً نية اللجنة من نهج لمعالجة مسألة السلطة القضائية التي ستستعين من أجل تنفيذ أحكام مشروع القانون ، وتشجع اللجنة على أن تستكشف مجدداً جميع البديل الممكنة فيما يتعلق بهذه المسألة :

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل التبادل آراء الدول الأعضاء بشأن الاستنتاجات الواردة في الفقرة ٦٩ (ج) ١' من تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة والثلاثين^(٢٩) :

٤ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يدرج الآراء الواردة من الدول الأعضاء وفقاً للفقرة ٣ من هذا القرار في تقرير يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين :

(٢٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة ، الملحق رقم ٩ (A/2693) ، الفقرة ٥٤.

(٢٧) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ١٠ (A/44/10) ، (A/44/465) .

(٢٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة «الثلاثون» ، (الجلجي) رقم ١٠ (A/38/10) .

(٣٠) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ١٧ (A/44/17) .

(٣١) المرجع نفسه ، المقرر الأول